Document: EB 2012/LOT/P.12
Date: 9 November 2012
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن منحة مقترح تقديمها إلى

جمهورية غامبيا من أجل

المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Moses Abukari
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2526 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.abukari@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iv**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا- وصف المشروع **2**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 3

جيم- المكونات/النتائج 3

ثالثا- تنفيذ المشروع **4**

ألف- النهج 4

باء- الإطار التنظيمي 4

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 5

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 5

هاء- الإشراف 6

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **6**

ألف- تكاليف المشروع 6

باء- تمويل المشروع 7

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 7

دال- الاستدامة 8

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 8

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **9**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 9

باء- المواءمة والتنسيق 9

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 9

دال- الانخراط في السياسات 10

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **10**

سابعا– التوصية **11**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(ستوزع على السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي)

الذيل

الإطار المنطقي

جمهورية غامبيا

المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه

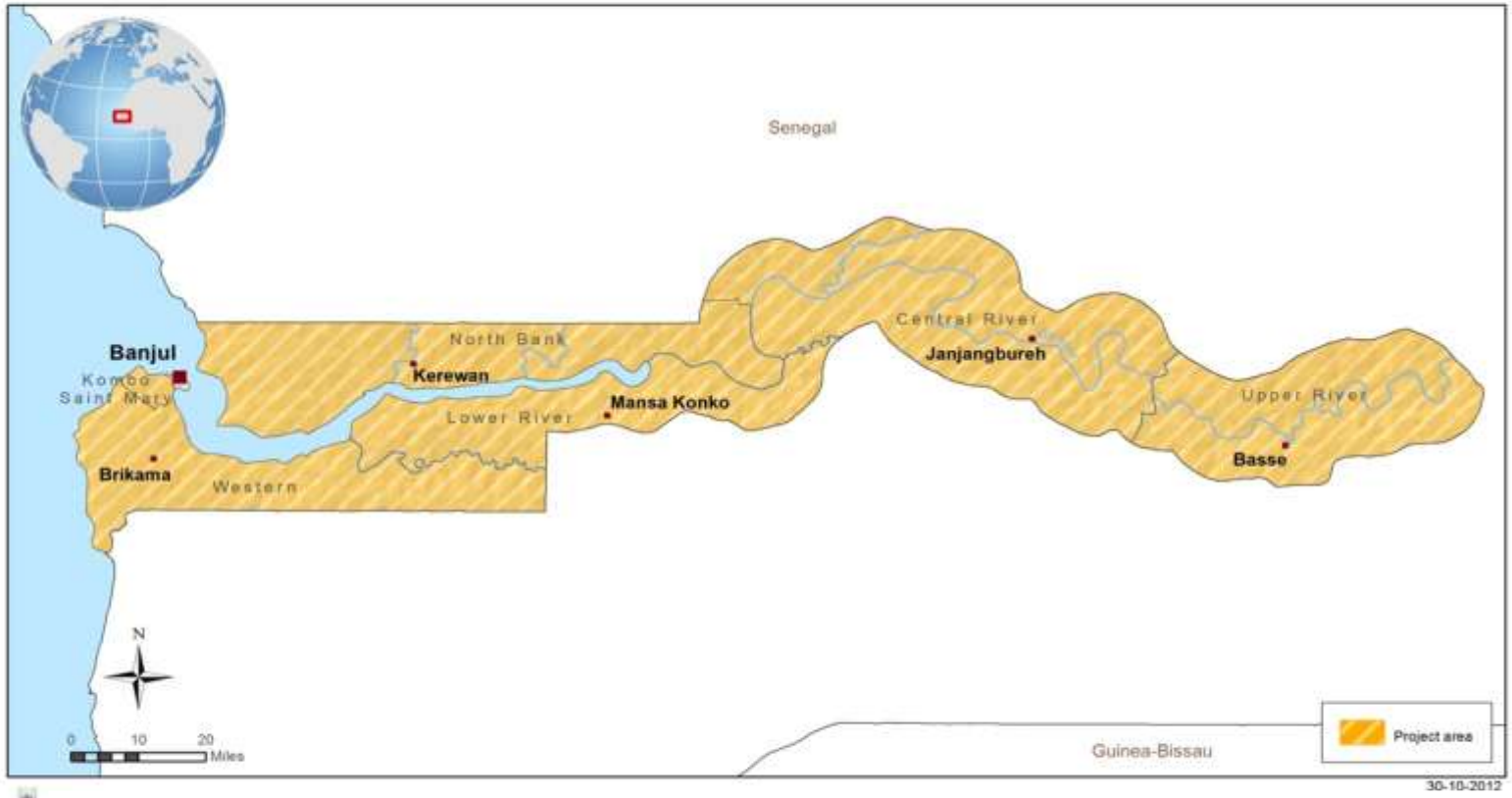

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية غامبيا

المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المتلقي:	جمهورية غامبيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	64.97 مليون دولار أمريكي[1]
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	13.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.28 مليون دولار أمريكي) كتمويل أوَّلي.
الجهات المشاركة في التمويل:	البنك الإسلامي للتنمية وجهات مانحة أخرى
قيمة التمويل المشترك:	البنك الإسلامي للتنمية: 15 مليون دولار أمريكي الجهات المانحة الأخرى: 11.75 مليون دولار أمريكي
مساهمة المتلقي:	2.61 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.17 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر
التمويل بأثر رجعي:	يغطي النفقات المؤهلة المتكبدة في حدود 000 17 دولار أمريكي في الفترة من سبتمبر/أيلول 2012 حتى تاريخ بدء سريان اتفاقية التمويل.

[1] تشمل التكلفة الكلية للمشروع التمويل الإضافي المقدَّم من الصندوق من مخصصات دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2013-2015 الذي سيعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليه، حسب الاقتضاء. وسوف يوزَّع التمويل الإضافي المقدَّم من الصندوق بالتناسب على كل أنشطة المشروع وفئات تكاليفه.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها إلى جمهورية غامبيا من أجل المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه، على النحو الوارد في الفقرة 49.

منحة مقترح تقديمها إلى جمهورية غامبيا من أجل المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- تميَّز اقتصاد غامبيا بمرونته النسبية في وجه الأزمات العالمية منذ اندلاعها، ويقدَّر متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 5 في المائة على امتداد ثلاث سنوات اعتباراً من عام 2009، وإن كان من المتوقع أن يتراجع في 2012 بسبب تدهور إنتاج المحاصيل نتيجة للظروف الجوية السيئة. ولا تزال الزراعة قطاعاً مهماً في البلد وسجَّلت في عام 2009 معدل نمو بلغ 10 في المائة تقريباً، أي ما يمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل في هذا القطاع أكثر من 70 في المائة من السكان.

2- وحفاظاً على الأداء الاقتصادي الذي حققه البلد مؤخراً، يلزم اتخاذ عدد من الإجراءات الرئيسية التي تشمل تشجيع تنويع الصادرات الزراعية من القطاع الخاص وتعزيز إنتاج الحيازات الصغيرة الموجَّه نحو الأسواق. واعترافاً بذلك أقرَّت غامبيا *الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي للفترة 2011-2015* التي تشكل حالياً الإطار العام للتنمية الزراعية كجزء من مواثيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وتنظر الخطة، على سبيل الأولوية الوطنية، في الحاجة إلى تحويل قطاع الزراعة والموارد الطبيعية من إنتاج الكفاف إلى التسويق التجاري الذي يركز على أصحاب الحيازات الصغيرة باعتبارهم السبيل الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز وتسريع النمو في القطاعات الفرعية التي يمكن أن تحقق نمواً سريعاً، مثل زراعة المنتجات البستانية والحبوب الخشنة، وكذلك عن طريق زيادة إنتاجية الأرز (الغذاء الرئيسي) من أجل تعزيز الأمن الغذائي وإدرار الدخل والاستعاضة عن الواردات.

3- وتتفاوت معدلات الفقر في غامبيا تبعاً لعوامل كثيرة تشمل قطاع العمل، ومحل الإقامة، ونوع الجنس، والعمر، وحجم الأسرة. وتبلغ معدلات الفقر أعلى مستوياتها بين الأسر التي تعمل في الزراعة وقطاع صيد الأسماك؛ ويعتمد ما يقدَّر بنسبة 72 في المائة من الفقراء المدقعين في غامبيا على الزراعة لكسب قوتهم. وتدخل النساء ضمن أغلبية الفقراء والفقراء المدقعين في البلد. ويرتبط الفقر بارتفاع مستويات الأمية وغياب الفرص الاقتصادية وعدم كفاية سُبل الوصول إلى الموارد الإنتاجية، بما فيها الائتمانات، وملكية الأراضي، والمهارات، وخدمات الدعم. ونظراً لمعدلات المواليد المرتفعة نسبياً، يشكل الأطفال والشباب نسبة كبيرة من الفقراء في غامبيا. وفي عام 2008، بلغت نسبة الفقراء دون سن العشرين ما يقرب من 60 في المائة.

وعلاوة على ذلك فإن 55 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً فقراء. وتشكل هذه الفئة العمرية 23 في المائة من كل السكان وتمثل 21 في المائة من الفقراء (تقييم الفقر لعام 2008).

4- وتشمل أسباب الفقر الريفي التي أشار إليها المزارعون انتشار انعدام الأمن الغذائي وانعدام أمن الدخل بسبب حالات فشل المحاصيل نتيجة لسوء الأحوال الجوية، ونقص الأموال النقدية، مما يضطر المزارعين إلى بيع جزء من إنتاجهم فوراً بعد الحصاد عندما تكون الأسعار عند أدنى مستوياتها، وشراء الحبوب مرة أخرى بأسعار مرتفعة خلال موسم الجوع (يوليو/تموز – سبتمبر/أيلول). ويعيش المزارعون الفقراء في حلقة مفرغة من الدخل المنخفض بسبب الفقر، والميل إلى تجنُّب المجازفة، واستخدام تكنولوجيات المخرجات المنخفضة، وما ينشأ عن ذلك من تدني الدخل. ويُضطر الفقراء الريفيون عموماً إلى الإنتاج من أجل تلبية الاستهلاك المنزلي وبيع الفائض بأسعار متدنية.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

5- يهدف المشروع المقترح إلى دعم ومواصلة تطوير أولوية الحكومة بشأن تحويل نُظم الإنتاج المعتمدة في معظمها على الأمطار إلى الزراعة المستدامة الموجَّهة نحو السوق اعتماداً بالدرجة الأولى على أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والشباب. وانطلاقاً من النجاحات التي حققتها المشروعات السابقة والجارية التي يدعمها الصندوق، لا سيما مشروع الإدارة التشاركية المتكاملة لمستجمعات المياه، سيسعى المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه إلى معالجة مشاكل الفقر المستعصية عن طريق زيادة دخل الأسر الريفية من خلال تحويل القطاع الزراعي من إنتاج الكفاف إلى نظام سوقي يعمل بكفاءة متزايدة. ويتفق المشروع المقترح تماماً مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لغامبيا الذي استعرضه المجلس التنفيذي للصندوق في سبتمبر/أيلول 2003، ويراعي الدروس المستفادة من استعراض الحافظة القطرية الذي أُجري في أكتوبر/تشرين الأول 2011.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

6- يعرَّف النطاق الجغرافي للمشروع بأنه نطاق وطني، حيث سيعمل المشروع في المناطق الريفية الفقيرة في كل المديريات الإقليمية الزراعية الست (شمال وجنوب المنطقة النهرية الوسطى، والساحل الغربي، والضفة الشمالية، والمنطقتان النهريتان العليا والدنيا) من أجل توحيد وتوسيع نهج العمليات المموَّلة من الصندوق على المستوى الوطني. ويستهدف المشروع الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء الذين يشكلون المنتجين الرئيسيين للأرز والخضروات في البلد ككل. وعلاوة على ذلك، سيجري استهداف الشباب الريفيين سواءً الإناث أو الذكور الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة وذلك لإدماجهم في مبادرات الإنتاج الموجه نحو السوق ومبادرات إضافة القيمة على أساس الطلب. ومن الفئات المستهدفة الثانوية الأشخاص الذين سيضيفون قيمة، ومقدمو الخدمات، والمشغلون في أسواق الأرز والخضروات، بما في ذلك منظمات المنتجين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

7- تنصب الغاية العامة للمشروع على الحد من فقر نساء وشباب الريف. ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة دخل هذه الفئات من الإنتاجية المحسَّنة على أساس ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.

جيم- المكونات/النتائج

8- يستجيب تصميم المشروع لاثنين من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المناطق الريفية من غامبيا، وهما الإنتاجية المحدودة والقدرة الاستيعابية الاقتصادية للأراضي المستخدمة في الزراعة؛ وتدهور حالة الأسواق المحلية التي تولِّد طلباً حقيقياً منخفضاً بدرجة كبيرة على المنتجات الرئيسية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويضم المشروع ثلاثة مكونات يدعم كل منها المكونات الأخرى:

9- **المكون 1 – تنمية مستجمعات المياه.** ينصب الهدف الشامل على *تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية الشحيحة* من أجل تمكين المنتجين الفقراء من كسب أموال أكثر من فائض إنتاجهم بعد تلبية احتياجات أمنهم الغذائي الأسري. والآلية المقترحة هي برنامج ضخم من الاستثمارات في البنية الأساسية الاقتصادية العامة للتصدي للقيود المفروضة على إنتاج المحاصيل التي حددها المزارعون أنفسهم، وهي عدم السيطرة على إمدادات المياه الزراعية المتاحة والمعوقات المادية أمام تنقل الأشخاص ونقل المدخلات والمنتجات بين المستوطنات والحقول والأسواق. وينخفض حالياً متوسط غلات الأرز كما أن عائداته غير مستقرة وينطوي تسويق أي فوائض على مشاكل. وتتمثل المكونات الفرعية الرئيسية في (1) تخطيط مستجمعات المياه المجتمعية؛ (2) إدارة المياه من أجل زراعة الأرز؛ (3) مخططات زراعة الخضروات في القرى؛ (4) الوصول إلى الطرق والبنية الأساسية للأسواق.

10- وتتمثل نتائج هذا المكوِّن في الآتي: تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية الشحيحة وتحسين سُبل الوصول إلى الطرق التي تربط بين المزارع والأسواق.

11- **المكوِّن 2 – التسويق الزراعي.** سيتيح هذا المكون دعماً استراتيجياً لأسواق الأرز والخضروات "من باب المزرعة حتى مائدة الأسرة في غامبيا"، ويهدف ذلك صراحة إلى زيادة الطلب النقدي الحقيقي على منتجات أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذا المكوِّن يكمِّل المكون الأول باستثمارات في الأصول الاقتصادية الخاصة لدى جماعات المصالح الاقتصادية المشتركة، بما فيها منظمات المنتجين والمشروعات. ومن المتوقع أن يسهم ذلك في تحقيق زيادة مستمرة في النشاط التجاري الزراعي الذي يركز على الإنتاج الأولي المربح وتوفير خدمات الدعم من جانب مشروعات الشباب ومنظمات المنتجين. وتتمثل المكونات الفرعية الرئيسية في (1) إنشاء منظمات للمنتجين، وإضافة القيمة للأرز والخضروات؛ (2) خدمات الدعم التقني.

12- وتتمثل نتائج هذا المكون في الآتي: تعزيز قدرة المنتجين والترويج للمشروعات الزراعية وتعزيز خدمات الدعم التقني.

13- **المكون 3 – تيسير المشروعات.** في إطار تنفيذ المكونين الفنيين، سيشمل المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه تيسير المشروع من خلال الإدارة والتنظيم الفعالين، والدعم التشغيلي لوزارة

الزراعة في تنفيذ أنشطة المشروع وبناء قدرات الكوادر الإدارية في كل جوانب إدارة المعرفة والاتصالات والرصد والتقييم.

ثالثا– تنفيذ المشروع

ألف– النهج

14- سيستند تصميم المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه إلى المبادئ التوجيهية التالية:

- **توسيع النطاق:** الاستفادة من الخبرات الناجحة من عمليات الصندوق وتدخلات الجهات المانحة الأخرى في البلد وفي غيره من البلدان وتكرار تلك التجارب؛
- نهج مستجمعات المياه: تقوم التنمية الزراعية على التخطيط التشاركي الفعال لضمان تحقيق فوائد مستدامة مالياً وإيكولوجياً؛
- النهج المدفوع بقوى الطلب: النظر إلى المزارعين والمشروعات كملاك ومديرين للأنشطة المدعومة؛
- مؤسسات وروابط قوية داخل سلاسل الأرز والخضروات تتحقق من خلال الربط بين منظمات المنتجين ومقدمي الخدمات الموثوقين، ووسطاء التسويق، والمؤسسات المالية، والمستهلكين؛
- الشمولية وتعميم المساواة بين الجنسين وإدماج الشباب من خلال تلبية احتياجات الفئات المهمشة والضعيفة وضمان استفادتها من تدخلات المشروع؛ ومراعاة احتياجات الشباب والنساء في تصميم المشروع وطرائق تنفيذه.

باء– الإطار التنظيمي

15- ستقوم وزارة الزراعة بدور الوكالة المنفذة للمشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه. وستتولى وحدة دعم المشروع عمليات الإدارة وستقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ المشروع على مقدمي خدمات مؤهلين تأهيلاً مناسباً، بمن فيهم وحدات الخدمات التقنية والوحدات اللامركزية التابعة لوزارة الزراعة وغيرها من الوحدات التي سيتم التعاقد معها من خلال وحدة دعم المشروع تحت توجيه وإشراف لجنة توجيهية للمشروع.

16- وسوف تشكل وحدة دعم المشروع جزءاً من الهيكل القائم في مشروع الإدارة التشاركية المتكاملة لمستجمعات المياه من أجل المساعدة على التنفيذ العام والإدارة اليومية للمشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه. وسيجري، قدر المستطاع، إدماج وحدة دعم المشروع في العمليات الوطنية واللامركزية وآليات صنع القرار. وسيعيَّن الموظفون التكميليون في وحدة دعم المشروع على أساس تنافسي بالتشاور الوثيق مع الصندوق.

17- وسوف تتولى الوحدة المركزية لتنسيق المشروع التابعة لوزارة الزراعة المسؤولية عن التنسيق العام للعمليات المتوائمة مع الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي في غامبيا. وبالتالي لن يكون المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه حالة استثنائية.

18- **التسيير**. ستنفذ أنشطة المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه من خلال الهياكل الحكومية المركزية والإقليمية وعن طريق الموردين ومقدمي الخدمات الذين سيتم التعاقد معهم، ومن خلال المجتمعات القروية. وسوف تخضع كل المعاملات المالية والمادية التي ستتم في إطار المشروع لإطار التسيير المعمول به في غامبيا وستمتثل للمتطلبات الائتمانية للصندوق.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

19- يتطلب النجاح في تطوير الأسواق إطاراً تخطيطاً سليماً والوصول إلى أفضل المعلومات والمعارف المتاحة لتحسين فعالية وكفاءة العناصر الفاعلة في السوق. وفي هذا السياق، سيجري إنشاء نظام متكامل للتخطيط، ومعلومات الرصد والتقييم، وإدارة المعرفة، والاتصالات، لتلبية احتياجات إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل (أ) الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن التقدم المحرز في التنفيذ والوقوف باستمرار على ردود الأفعال للاستفادة منها في اتخاذ القرارات ومعالجة أي خروج محتمل عن الخطط الموضوعة وما ينشأ من مشاكل في أثناء التنفيذ؛ (ب) إرساء الأساس لتقييم مدى تحقيق نتائج المشروع؛ (ج) بناء قاعدة تنطلق منها أنشطة التبادل المستمر للمعرفة والتعلم. وعلاوة على ذلك، اتُخذت ترتيبات في المشروع للحصول على مساعدة تقنية دولية من أجل دعم الحكومة في إنشاء نظام وطني للرصد والتقييم لتعزيز إدارة المعرفة وحوار السياسات القائم على الأدلة على كافة المستويات.

20- وقد وضع نهج البرنامج القطري الذي تقوم عليه المشروعات الثلاثة الجارية الممولة من الصندوق، ومن المتوقع إجراء مشاورات منتظمة وتبادل وتقاسم للمعلومات في مواقع المشروع للتمكين من توحيد التدخلات وتحقيق النتائج المثلى، والإثراء المتبادل، وتكوين علاقات التضافر بين المشروعات الثلاثة الجارية. وبالنظر إلى أن المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه يوسِّع نطاق نتائج تلك المشروعات، سيستخدم نهج البرنامج القطري كآلية للتعلم وتبادل المعرفة بين البرامج المدعومة من الصندوق، وكذلك بينها وبين الأنشطة الأخرى في البرامج القطرية، فضلاً عن حوار السياسات.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

21- **الإدارة المالية**. سيحتفظ المشروع بحسابات وسجلات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتسجيل العمليات والموارد والنفقات المتصلة بالمشروع. وسوف يُستخدم البرنامج المحاسبي SAGE 50 Accounts Professional لتسجيل إيصالات الممولين والنفقات حسب المكونات والفئات.

22- **الحساب المعيَّن وتدفق الأموال**. ستنشئ الحكومة حساباً معيَّناً بالدولار الأمريكي في المصرف المركزي لتلقي حصيلة مِنحة الصندوق. وسوف تسدَّد مباشرة من الحساب المعيَّن بالدولار الأمريكي النفقات المعيَّنة بعملة الدلاسي الغامبي المحلية المستوفية لشروط التمويل المقدَّم من الصندوق. وسيجري أيضاً إنشاء حساب بالدلاسي الغامبي لتلقي مساهمة الحكومة. وستسدَّد المبالغ المحددة وفقاً لخطط العمل المعتمدة والميزانيات المتصلة بها مركزياً بعد موافقة مدير المشروع.

23- **مراجعة الحسابات**. ستراجع حسابات المشروع في كل سنة مالية وفقاً للمبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق وعملاً بالمادة 9 من الشروط العامة المعمول بها في الصندوق، على أن يُعرض تقرير مراجعة الحسابات في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية. وسوف تعد القوائم المالية وفقاً

للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات في الصندوق، على أن تتولى إجراء المراجعة شركة مقبولة للصندوق.

24- **التوريد.** ستتولى وزارة الزراعة إجراء عمليات التوريد في المشروع بدعم من وحدة دعم المشروع وفقاً لقانون المشتريات العامة الساري حالياً الذي يتفق مع المبادئ التوجيهية للتوريد ودليل التوريد في الصندوق؛ ويُحتكم إلى المبادئ التوجيهية للصندوق في حال اكتشاف أي تجاوزات. وغامبيا لها تاريخ في استخدام التقنيات السوقية والتنافسية للتعاقد على توريد السلع والأشغال والخدمات العامة.

هاء- الإشراف

25- سيخضع المشروع لإشراف مباشر من الصندوق. وسوف يكون الإشراف ودعم التنفيذ عملية مستمرة تشمل اتصالات متواصلة وانخراطاً مع الحكومة ووحدة دعم المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالمشروع. وسوف تُستخدم عدة وسائل لتوجيه التنفيذ، منها حوار السياسات المستمر مع الحكومة؛ وتعديل خطط العمل والميزانيات السنوية؛ وتنقيح/تحديث أدلة التنفيذ؛ وبعثات الإشراف ودعم التنفيذ واستعراضات منتصف المدة.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

26- يقدَّر مجموع تكاليف المشروع بمبلغ 64.97 مليون دولار أمريكي (1.949 مليون دلاسي غامبي)، بما في ذلك الطوارئ السعرية والمادية التي تقدَّر بمبلغ 12.60 مليون دولار أمريكي على امتداد فترة التنفيذ التي ستستغرق سبع سنوات (2013 حتى 2019).

تكاليف المشروع حسب المكونات

المكوِّن	بملايين الدالاسي الغامبي	بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية من مجموع التكلفة الأساسية
تنمية مستجمعات المياه	1 223	40.7	77.8
التسويق التجاري الزراعي	210	7.0	13.4
تيسير المشروع	137	4.6	8.8
مجموع التكاليف الأساسية	**1 570**	**52.3**	**100**
الطوارئ المادية	132	4.4	8.4
الطوارئ السعرية	247	8.2	15.7
مجموع تكاليف المشروع	**1 949**	**64.9**	**124.1**

باء- تمويل المشروع

27- سيموَّل المشروع مبدئياً بمنحتين من الصندوق تغطيان دورتين من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويبلغ التمويل الأوَّلي 20.28 مليون دولار أمريكي تمثل مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2010-2012 و 31.25 في المائة من مجموع التمويل المقدَّم للمشروع. وسوف يعرض أي تمويل إضافي من دورة 2013-2015 لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، حسب الاقتضاء، على المجلس التنفيذي للموافقة عليه. ومتى تمت الموافقة يخصص التمويل الإضافي على أساس تناسبي بين كل أنشطة المشروع وبين كل فئات التكاليف.

28- وتشمل الجهات المشاركة في تمويل المشروع البنك الإسلامي للتنمية الذي سيقدِّم قرضاً قدره 15 مليون دولار أمريكي (23.1 في المائة) بشروط تيسيرية، ومساهمات مالية أخرى من واحد أو أكثر من الشركاء الإنمائيين الآخرين بمبلغ 11.75 مليون دولار أمريكي (18.1 في المائة). وتقدَّر مساهمة الحكومة بمبلغ 2.61 مليون دولار أمريكي (4 في المائة) وسيساهم المستفيدون بالمبلغ المتبقي البالغ 1.17 مليون دولار أمريكي (1.8 في المائة).

29- **التمويل بأثر رجعي.** ستقدَّم تسهيلات للتمويل بأثر رجعي لتغطية الأنشطة التحضيرية للمشروع في الفترة من سبتمبر/أيلول 2012 حتى دخول اتفاقية التمويل حيز النفاذ. وسوف تندرج تلك النفقات المقترحة تحت فئة واحدة من النفقات، وهي تكاليف التشغيل (الفئة السادسة) للتمكين من تعبئة المساعدة التقنية الدولية اللازمة لدعم إنشاء نظام وطني لرصد وتقييم المشروع. ويبلغ مجموع النفقات التقديرية 000 17 دولار أمريكي مستوفية كلها لشروط التمويل المقدَّم من الصندوق. وسيصرف الصندوق النفقات المحددة في إطار التمويل بأثر رجعي بعد دخول المشروع حيز النفاذ، رهناً بموافقة المجلس التنفيذي.

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

30- يبلغ مجموع عدد المستفيدين المباشرين على المستوى الشعبي نحو 000 22 أسرة و660 من الشباب والشابات الريفيين على النحو التالي:

- 000 4 أسرة مستفيدة من زيادة الدخل المتحقق من زراعة المحاصيل في الأراضي المرتفعة؛
- 400 14 امرأة مستفيدة من الزيادة في الدخل المتحقق من زارعة الأرز في الأراضي المنخفضة والمناطق المروية بمياه المد؛
- 800 4 امرأة مستفيدة من زيادة الدخل من إنتاج الخضروات؛
- 660 شاباً مستفيداً من الدخل المستدام المتحقق من إنتاج الخضروات الموجَّهة نحو السوق ومن الوظائف المتاحة في الأعمال التجارية الزراعية؛
- 500 16 من النساء والرجال المستفيدين من تحقيق دخل من برنامج الأشغال العامة.

ويقدَّر معدل العائد الداخلي الاقتصادي لكل المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه بنسبة 21.8 في المائة في إطار التصور الأساسي.

دال- الاستدامة

31- تتوقف استدامة تدفق فوائد المشروع، بافتراض إجراء استثمارات ملائمة تقنياً، على استجابة المزارعين من جانب العرض لتحسين الأراضي الزراعية وإدارة المياه في ظل توفير سُبل وصول المنتجين والتجار على مدار العام وزيادة الطلب الحقيقي على التجارة المحلية.

32- ويسعى المشروع إلى وقف وعكس مسار تدهور الحالة المادية والقدرة الاستيعابية الاقتصادية للأراضي الزراعية عن طريق التحول نحو ترتيبات الإدارة المجتمعية المشتركة والمواءمة بين المصالح العامة والخاصة في الموارد المشتركة. ومن المتوقع أن يطوِّر النهج المتبع مستوى الكفاءة وثقة المجتمعات المحلية في الاضطلاع بالمسؤولية عن إدارة أصول مواردها الطبيعية المحلية والعمل في الوقت ذاته على الاستفادة من القدرة غير التقنية والمعرفة المؤسسية التي تتمتع بها الخدمات الحكومية في التفاعل مع القرويين كشركاء.

33- ومن المتوقع أن يؤدي استخدام المؤسسات الحكومية القائمة ومنظمات المزارعين وكذلك مشاركة مقدمي الخدمات الموثوقين في عملية التنفيذ إلى وضع إطار مؤسسي قوي يدعم الاستدامة. وسوف يتمكَّن المنتجون ووسطاء التسويق من الدخول في حوار مثمر مع الحكومة والمشغلين الآخرين في القطاع الخاص.

34- ومما يضمن استدامة استثمارات المشروع في زراعة القطاع الخاص توخي الواقعية بشأن الأهداف. وبرغم التحديات التي تفرضها الظروف الزراعية المناخية السائدة على طول نهر غامبيا، توجد دواعٍ قوية تحمل على الاعتقاد بأن المزارعين يمكنهم تلبية الزيادات في الطلب الحقيقي على الأرز والخضروات، بل ويلبونها بالفعل، من خلال استثمارات استراتيجية في إدارة الأراضي الزراعية والمياه.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

35- تتمثل المخاطر المحتملة الرئيسية في المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه على مستوى الهدف الإنمائي في الآتي: ركود الاقتصاد الكلي وهبوطه، والتراجع في البرنامج الطموح لإدارة الأراضي الزراعية والمياه، وتراجع الحكومة عن السياسات المناصرة للفقراء التي تركز على الحد من تفاوتات الدخل.

36- وتشمل مخاطر الاستهداف والمخاطر المتصلة بالمساواة بين الجنسين إمكانية حدوث قيود على عمالة النساء في أنشطة تنمية مستجمعات المياه في إطار المشروع، وبخاصة في ظل اعتماد زارعة الأرز في الأراضي المنخفضة وإنتاج الخضروات على النساء وانشغال عمالة النساء المتاحة بالفعل انشغالاً كاملاً خلال موسم الذروة. وتشمل المخاطر الأخرى سيطرة الذكور واستبعاد الشباب الفقراء من التدخلات المقترحة.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

37- يتواءم تصميم المشروع مع كل استراتيجيات الصندوق وسياساته ذات الصلة، بما فيها إطاره الاستراتيجي للفترة 2011–2015؛ وسياسته بشأن الاستهداف؛ واستراتيجية المساواة بين الجنسين؛ واستراتيجيته بشأن تغيُّر المناخ؛ وسياسته لإدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ وسياسة الإشراف ودعم التنفيذ؛ وإجراءات التقدير البيئي والاجتماعي.

باء- المواءمة والتنسيق

38- يتفق المشروع تماماً مع خطة غامبيا الوطنية للاستثمار الزراعي للفترة 2011–2015 وتحديداً البرنامج رقم 1: *تحسين إدارة الأراضي الزراعية والمياه، والبرنامج رقم 3: تنمية السلاسل الزراعية وتعزيز الأسواق*. وسوف يساهم المشروع أيضاً في تحقيق أهداف *برنامج تسريع النمو وتهيئة فرص العمل للفترة 2012–2015*، وسياسة الموارد الزراعية والطبيعية للفترة 2009–2015، فضلاً عن سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2010–2020، والسياسة المتعلقة بالشباب للفترة 2009–2018.

39- وقد بادر الصندوق بهذا المشروع بناءً على طلب من حكومة غامبيا. وسوف يستخدم المشروع النُظم الوطنية القائمة لتنفيذه على المستويات المركزية وغير المركزية. وتم تكوين جماعة للتنسيق بين المانحين من أجل دعم الحكومة في تعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل للخطة الوطنية للاستثمار الزراعي، وسيواصل الصندوق مشاركته في المشاورات الرئيسية لضمان إيلاء الاهتمام الكافي لأصحاب الحيازات الصغيرة ودعمهم. وسيجري من خلال مختلف الأنشطة، وبخاصة الإشراف المباشر، تنسيق بعثات مع الجهات المشاركة في التمويل والمانحين الآخرين لضمان نشر النتائج المتحققة والأخذ بأفضل الممارسات في البرنامج القطري.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

40- سينشئ المشروع الوطني لتنمية الأراضي الزراعية وإدارة المياه نظاماً للمدافعين عن إدارة المعرفة وتنمية الأعمال التجارية من أجل ضمان اتباع أسلوب منهجي في تجميع ونشر أفضل الممارسات، والابتكار، وتعزيز ثقافة العمل التجاري على التوالي على كل المستويات.

41- وسيجري تجريب شراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال ترتيبات الزراعة التعاقدية بين زراعة الخضروات الموجَّهة للسوق والشركات التجارية/المنظمات غير الحكومية في البلد، وهو ما يمكن أن يساهم في توسيع نطاق النماذج الناجحة. ومن السمات المبتكرة الأخرى للمشروع تجريب طريقة الاستثمار التجاري الثلاثي المتوسط الأجل بمشاركة من مقدمي الخدمات المالية في البلد من أجل تعزيز تمويل تنمية الأعمال التجارية الزراعية.

42- وسوف يعمل المشروع، من خلال دعم نُظم الرصد والتقييم الوطنية وتقاسم الخبرة والدروس المستخلصة، وبناء قدرات الموظفين العموميين الرئيسيين، على تمكين الحكومة من حمل لواء مواصلة تطوير الأُطر الوطنية لتنمية زراعة الأرز وإدارة الأراضي الزراعية والمياه من خلال النُهج القائمة على الأدلة.

دال- الانخراط في السياسات

43- سيواصل الصندوق، من خلال مشاركته في الفريق العامل للمانحين الزراعيين وتعزيز الشراكات، الدعوة إلى زيادة الاهتمام وزيادة توجيه الاستثمار لأصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء المزارعات، وكذلك دعم زيادة إدماج الشباب الريفيين نساءً ورجالاً في التدخلات الإنمائية. وسوف يعزز المشروع أيضاً قدرات المنتجين الريفيين ورابطات الشباب الريفيين ومنظماتهم سوءاً على المستوى القروي أو المستوى الوطني، لأداء أدوار استباقية في كل عمليات صنع القرارات والسياسات الرئيسية التي تمس أمن معيشتهم.

44- وسوف يواصل الصندوق، من خلال الدعم المقدم من المشروع إلى وزارة الزراعة، الدعوة إلى التنسيق الفعال من خلال الوحدة التقنية المركزية ضماناً لتحقيق المستوى الأقصى من التضافر والتكامل في القطاع الزراعي من أجل تحقيق آثار أكبر لصالح الفقراء من التدخلات الجارية والمقبلة في إطار الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي.

45- وسوف يمثل تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات المقترحة بالكامل فيما يتعلق بتنمية زراعة الأرز وإدارة الأراضي الزراعية والمياه دوراً محورياً في تقديم المزيد من التوجيه إلى الحكومة في نهجها الإنمائي الشامل على الأجلين المتوسط والطويل.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

46- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية غامبيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المتلقي. وستوزَّع في أثناء الدورة نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها.

47- وجمهورية غامبيا مخوَّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

48- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

49- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية غامبيا منحة تعادل قيمتها الأوَّلية ثلاثة عشر مليوناً ومائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 150 13 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Logical framework

Results Hierarchy	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Goal: Reduced poverty of rural women and youth.	• At least 23,560 HH with 25% increase in asset index (by sex).* • 30% reduction in child malnutrition (by sex).* • Reduction in rice "hungry season" from five to two months a year (by sex of head of HH).*	• RIMS baseline and impact surveys. • GAIMS. • National Living Standards Survey. • Project Completion Report.	• Continued political stability. • Commitment to poverty reduction.
II. Objective: Increased incomes from improved productivity based on sustainable land and water management practices.	• 4,000 households achieving a 15% increase in income from upland crops; • 12,400 women with annual average income from rainfed lowland rice increased from minus USD 62 to USD 163 (by age). • 2,000 women with annual average income from irrigated tidal rice increased from USD 119 to USD 826 (by age). • At least 4,800 women with annual average income from vegetable production increased from USD 34 to USD 744 (by age). • 360 youth with average annual income of USD 7,629 from intensive market-oriented vegetable production (by sex and age). • 300 youth with full-time jobs in agricultural service businesses (by sex and age).	• RIMS baseline and impact surveys. • National & Divisional Surveys. • GNAIP reports. • National Agricultural database. • *Nema* M&E system. • Project Completion Report.	• Policies favouring smallholder market-oriented agriculture are in place. • Sustained emphasis on income-generating opportunities for youth.
V. *Outcomes:* **A*:* Watershed development**			
1) Improved productivity of scarce agricultural lands.	• No of watersheds developed and managed by the communities. • Up to 12,400 ha of lowland areas brought under command for improved rice productivity.* • No of women rice farmers reporting improved yields in lowland from 0.7 t/ha to 1.8 t/ha.* • Up to 2,000 ha of tidal areas developed with water control and drainage structures for rice production. • No of women rice farmers reporting annual yield increases in irrigated tidal areas from 1.5 t/ha to 6.5 t/ha (by age). • At least 3,100 ha of degraded land reclaimed for production. • 4,000 ha of upland areas with improved cropping potential. • No of women vegetable farmers reporting improved yields, such as tomato from 0.8 t/ha to 9.0 t/ha and onion from 0.7 t/ha to 8.0 t/ha, (by sex and age).* • No of youth vegetable farmers reporting average yields of at least 18.0 t/ha for tomato and 16.0 t/ha for onion, (by sex and age).*	• National & Divisional statistics. • GNAIP and GAIMS reports. • RIMS reports. • Project progress reports. • Supervision and MTR reports.	• Government committed to lowland rice development based on validation and implementation of the Gambia National Rice Development Strategy. • Robust arrangements made for regular maintenance of infrastructure. • Availability and affordability of certified seeds especially rice. • Positive supply-side response to improved potential profitability of crops. • Appropriate rice and vegetable import tariff regimens to incentivise local producers.

Results Hierarchy	Indicators	Means of Verification	Assumptions
2) Improved farm-to-market access roads.	• 85% of producers in project area with year-round access to farmlands and markets. • Access roads/tracks serving 2,500 ha of farmland constructed or upgraded. • 16,550 workers employed temporarily under labour-based construction of infrastructure within watersheds.	• National & Divisional statistics. • GNAIP reports. • RIMS reports. • Project progress reports. • Supervision and MTR reports.	• Robust arrangements made for regular maintenance of infrastructure.
B: Agricultural commercialization			
1) Strengthened producer capacity.	• At least 20,000 producers adopting and practicing ecologically sound approaches.* • At least 72 producer organisations enabled with technical and business skills.	• National & Divisional statistics. • GNAIP reports. • RIMS reports. • Project progress reports. • Supervision and MTR reports.	• Conducive legal and regulatory environment supporting POs at all levels.
2) Agricultural enterprise promotion.	• 36 youth trained and starting businesses (by sex and age). • 300 women *kafos* supported with market-oriented enterprises (by age). • 60 start-up agricultural service enterprises capitalized and operational, creating 300 jobs.	• National & Divisional statistics. • GNAIP reports. • RIMS reports. • Project progress reports. • Supervision and MTR reports.	• Availability of competent agencies in agricultural commercialisation.
3) Technical support services.	• At least 20 service-providers with strengthened capacity in agricultural business promotion. • At least 50% of women and youth *kafos* express satisfaction of the quality of services provided.	• National & Divisional statistics. • GNAIP reports. • RIMS reports. • Project progress reports. • Supervision and MTR reports.	• Adequate private sector capacity and interest in agricultural business promotion.
C: Project facilitation			
1) Effective and operational national M&E mechanisms in place to support proactive sectoral development.	• Delivery and use of M&E at national and regional levels. • National M&E system fully operational by PY2.	• GAIMS reports. • Project progress reports. • Supervision and MTR reports.	• Completion of structural reform of MoA management arrangements.
2) Knowledge products generated to inform sectoral policy and planning.	• At least 15 knowledge products produced and disseminated. • Strategies drafted on *National Rice Development* and *Agricultural Land and Water Management*.	• Knowledge products written, multi-media. • Sectoral strategy papers. • Project progress reports. • Supervision and MTR reports.	• Development and retention of trained specialists within knowledge management cadre.

*RIMS indicators.